www.daralthaqafa.com

العقـــود الإداريـــة

دراســـة مقارنـــة
فرنســـا - مصـــر - الأردن

الأستاذ الدكتور
حمـــدي القبيـــلات
أستـــاذ القـانـــون الإداري
جامعة العلوم الإسلامية العالمية
عميـــد كليـــة الحقـــوق
جامعـــة الإســـراء - سابـقـاً

دار الثقافة
للنشر والتوزيع
عمّان - الأردن

www.daralthaqafa.com

العقـــود الإداريـــة

دراســـة مقارنـــة

فرنســـا - مصـــر - الأردن

www.daralthaqafa.com

346, 023
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (2024/6/3528)
المؤلف: حمدي سليمان القبيلات
الكتاب: العقود الإدارية
الواصفات: العقود الإدارية - الإدارة العامة - القضاء الإداري - القانون المقارن
لا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أو الناشر
ISBN: 978-9923-15-283-6

الطبعة الأولى 2024م - 1445هـ

جميع الحقوق محفوظة Copyright © All rights reserved
رتبت كافة التشريعات مسؤولية جزائية على انتهاك حقوق المؤلف وحقوق الناشر وحقوق الملكية الفكرية سواء كان هذا الانتهاك بالاستنساخ أو التصوير أو التخزين أو الترجمة أو التسجيل الصوتي أو المرئي أو تحويل المصنف (الكتاب) إلى صيغة إلكترونية و/أو بأية طريقة أخرى دون الموافقة الخطية للمؤلف والناشر مالكي حقوق الملكية، وتعتبر جميع الأفعال المذكورة أعلاه من الجرائم، وتصل عقوبتها إلى الحبس، ولم تقف التشريعات عند ذلك، بل يترتب على هذه الجرائم مسؤولية مدنية، تتمثل بمطالبة المعتدي بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي.
وعليه نهيب بالجميع الالتزام واحترام قانون حق المؤلف وحقوق الملكية الفكرية تجنباً للمساءلة القانونية وتحت طائلة المسؤولية الجزائية والمدنية والإدارية

الناشر:
دار الثقافة للنشر والتوزيع
أسسها خالد محمود جابر حيف عام 1984عمان - الأردن
Est. Khaled M. Jaber Haif 1984 Amman - Jordan

المركز الرئيسي
عمان - وسط البلد - قرب الجامع الحسيني - سوق البتراء - عمارة الحجيري - رقم 3 د
هاتف: 4646361 6 (962 +) - فاكس: 4610291 6 (962 +) ص. ب 1532 عمان 11118 الأردن

فرع الجامعة
عمان - شارع الملكة رانيا العبد الله - مقابل بوابة العلوم - مجمع عربيات التجاري - رقم 261
الطابق الأول - هاتف: 5341929 6 (962 +) - ص. ب 20412 عمان 11118 الأردن

Dar Al-Thaqafa For Publishing & Distributing
Website: www.daralthaqafa.com e-mail: info@daralthaqafa.com

الثقافة للتصميم والإخراج

www.daralthaqafa.com

العقـــود الإداريـــة

دراســـة مقارنـــة
فرنســـا - مصـــر - الأردن

الأستاذ الدكتور
حمـــدي القبيـــلات
أستـــاذ القـانـــون الإداري
جامعة العلوم الإسلامية العالمية
عميـــد كليـــة الحقـــوق
جامعـــة الإســـراء - سابـقـــاً

دار الثقافة
للنشر والتوزيع
1445هـ - 2024م

www.daralthaqafa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴿٨٨﴾﴾.

صدق الله العظيم

"الآية: 88 من سورة هود"

www.daralthaqafa.com

الإهداء

إلى والدتي أطال الله في عمرها

إلى روح والدي رحمه الله

إلى زوجتي أم أوس

إلى زينة الحياة الدنيا وقرة عيني بانة وأوس

أهدي هذا الجهد المتواضع

المؤلف

www.daralthaqafa.com

الفهرس

المقدمة 17

الفصل الأول

ماهية العقود الإدارية

المبحث الأول: مفهوم العقد الإداري 26
المطلب الأول: نشأة العقود الإدارية 26
الفرع الأول: نشأة نظرية العقود الإدارية في فرنسا 26
الفرع الثاني: نشأة نظرية العقود الإدارية في مصر 28
الفرع الثالث: مدى وجود نظرية للعقود الإدارية في الأردن 30
المطلب الثاني: تعريف العقد الإداري 37
الفرع الأول: تعريف الفقه للعقد الإداري 37
الفرع الثاني: تعريف القضاء الإداري للعقد الإداري 39
الفرع الثالث: مفهوم العقد الإداري الإلكتروني 42
المبحث الثاني: معيار تحديد العقد الإداري 49
المطلب الأول: التحديد القانوني للعقد الإداري 49
المطلب الثاني: التحديد القضائي للعقد الإداري 53
المبحث الثالث: أركان (عناصر) العقد الإداري 57
المطلب الأول: أن تكون الإدارة العامة أو أحد أشخاص القانون العام طرفاً في العقد 57
المطلب الثاني: اتصال العقد بنشاط مرفق عام 62
المطلب الثالث: اتباع أسلوب القانون العام (الشروط الاستثنائية) 70

www.daralthaqafa.com

الفصل الثاني

أنواع العقود الإدارية

المبحث الأول: عقد الامتياز 84
المطلب الأول: تعريف عقد الامتياز 84
المطلب الثاني: طبيعة عقد الامتياز 86
المطلب الثالث: انعقاد عقد الامتياز 88
المطلب الرابع: آثار عقد الامتياز 91
المطلب الخامس: انتهاء عقد الامتياز 97
المطلب السادس: تقييم عقد الامتياز 99
المبحث الثاني: عقد الأشغال العامة 101
المطلب الأول: تعريف عقد الأشغال العامة 101
المطلب الثاني: التنظيم التشريعي لعقد الأشغال العامة 103
الفرع الأول: التنظيم التشريعي الفرنسي لعقد الأشغال العامة 103
الفرع الثاني: التنظيم التشريعي المصري لعقد الأشغال العامة 105
الفرع الثالث: التنظيم التشريعي الأردني لعقد الأشغال العامة 105
المطلب الثالث: عناصر عقد الأشغال العامة 106
المبحث الثالث: عقد التوريد 117
المطلب الأول: مفهوم عقد التوريد 117
المطلب الثاني: آثار عقد التوريد وانتهاؤه 120
الفرع الأول: آثار عقد التوريد 120
الفرع الثاني: انتهاء عقد التوريد 122
المبحث الرابع: عقود إدارية مسماة أخرى 124
المطلب الأول: عقد المعاونة 124
المطلب الثاني: عقد القرض العام 128
المطلب الثالث: عقد الوظيفة العامة 129
المطلب الرابع: عقد النقل 132

www.daralthaqafa.com

الفصل الثالث

إبرام العقود الإدارية

المبحث الأول: القواعد التي تحكم إبرام العقود الإدارية 139
المطلب الأول: مبدأ احترام قواعد الاختصاص بالتعاقد 140
المطلب الثاني: مبدأ العلانية 143
المطلب الثالث: مبدأ المساواة بين المتنافسين 152
المطلب الرابع: مبدأ حرية المنافسة 160
المطلب الخامس: مراعاة الجودة المناسبة والأسعار العادلة 174
المطلب السادس: الشكل الكتابي في العقود الإدارية 176
المبحث الثاني: اختيار المتعاقد مع الإدارة 182
المطلب الأول: المناقصات والمزايدات العامة (العطاءات) 182
المطلب الثاني: المناقصة المحدودة (استدراج العروض) 185
المطلب الثالث: المناقصة على مرحلتين 186
المطلب الرابع: طلب العروض 187
المطلب الخامس: الشراء من مصدر واحد (التلزيم) 188
المطلب السادس: أسلوب المسابقة 190
المبحث الثالث: إجراءات المناقصة العامة 192
المطلب الأول: إعداد وثائق العطاء 192
المطلب الثاني: طرح العطاء أو الإعلان عنه 197
المطلب الثالث: تقديم العروض 198
المطلب الرابع: فتح العروض ودراستها 204
المطلب الخامس: الإحالة 210
المطلب السادس: التصديق على قرار الإحالة 213
المطلب السابع: توقيع الاتفاقية بين الإدارة المتعاقدة والمناقص الفائز 214

www.daralthaqafa.com

الفصل الرابع

سلطات الإدارة تجاه المتعاقدين معها

المبحث الأول: سلطة الإدارة بالرقابة والإشراف 221
المطلب الأول: مفهوم سلطة الرقابة والإشراف 221
المطلب الثاني: الأساس القانوني لسلطة الإدارة في الرقابة والإشراف 224
الفرع الأول: الأساس القانوني لسلطة الإدارة في الرقابة في حالة وجود نص قانوني 225
الفرع الثاني: الأساس القانوني لسلطة الإدارة في الرقابة في حالة عدم وجود نص قانوني 226
المطلب الثالث: نطاق سلطة الإدارة في الرقابة والإشراف على تنفيذ العقد الإداري 226
المبحث الثاني: سلطة تعديل العقد 234
المطلب الأول: مفهوم سلطة الإدارة في التعديل 234
المطلب الثاني: الأساس القانوني لسلطة الإدارة في تعديل العقد الإداري بالإرادة المنفردة 237
الفرع الأول: السلطة العامة كأساس لسلطة الإدارة في تعديل العقد الإداري بالإرادة المنفردة 237
الفرع الثاني: ضرورات المرفق العام كأساس لسلطة الإدارة في تعديل العقد الإداري بالإرادة المنفردة 237
المطلب الثالث: ضوابط ممارسة الإدارة لسلطتها في التعديل 240
الفرع الأول: القيود التي يترتب على مخالفتها بطلان التعديل 240
الفرع الثاني: القيود التي يترتب على مخالفتها حق المتعاقد بطلب فسخ العقد 244
المطلب الرابع: نطاق سلطة الإدارة في تعديل العقد الإداري 247
الفرع الأول: التعديل في مقدار التزامات المتعاقد 247
الفرع الثاني: التعديل في وسائل التنفيذ 251
الفرع الثالث: التعديل في مدة التنفيذ 252
المبحث الثالث: سلطة الإدارة بتوقيع الجزاءات على المتعاقد معها 254
المطلب الأول: مفهوم سلطة الإدارة في توقيع الجزاءات على المتعاقد معها 254

www.daralthaqafa.com

المطلب الثاني: الأساس القانوني لسلطة الإدارة في توقيع الجزاءات على المتعاقد معها 256
الفرع الأول: فكرة السلطة العامة كأساس لسلطة الإدارة في توقيع الجزاءات ... 256
الفرع الثاني: فكرة المرفق العام كأساس لسلطة الإدارة في توقيع الجزاءات 257
المطلب الثالث: أنواع الجزاءات التي توقعها الإدارة على المتعاقد معها 258
الفرع الأول: الجزاءات المالية 258
الفرع الثاني: الجزاءات غير المالية 272

الفصل الخامس

حقوق المتعاقد مع الإدارة

المبحث الأول: الحقوق المالية المباشرة 289
المطلب الأول: حق المتعاقد في الحصول على المقابل المالي للعقد 289
الفرع الأول: مفهوم المقابل المالي 289
الفرع الثاني: مبدأ ثبات الثمن 291
الفرع الثالث: كيفية تحديد الثمن 298
الفرع الرابع: دفع الثمن 303
المطلب الثاني: حق المتعاقد بالتعويض 310
الفرع الأول: التعويض على أساس خطأ الإدارة 311
الفرع الثاني: تعويض الإدارة للمتعاقد دون خطأ منها 313
المبحث الثاني: حفظ التوازن المالي للعقد الإداري 315
المطلب الأول: نظرية الظروف الطارئة 318
الفرع الأول: مفهوم نظرية الظروف الطارئة 318
الفرع الثاني: شروط نظرية الظروف الطارئة 328
الفرع الثالث: أسس وآثار نظرية الظروف الطارئة 333
المطلب الثاني: نظرية عمل الأمير 337
الفرع الأول: مفهوم نظرية عمل الأمير 337

www.daralthaqafa.com

الفرع الثاني: شروط نظرية عمل الأمير 343
الفرع الثالث: آثار نظرية عمل الأمير 347
المطلب الثالث: نظرية الصعوبات المادية غير المتوقعة 351
الفرع الأول: مفهوم نظرية الصعوبات المادية غير المتوقعة 351
الفرع الثاني: شروط نظرية الصعوبات المادية غير المتوقعة 356
الفرع الثالث: آثار نظرية الصعوبات المادية غير المتوقعة 360

الفصل السادس

تنفيذ العقود الإدارية

المبحث الأول: الدفع بعدم تنفيذ العقود الإدارية 366
المطلب الأول: ماهية الدفع بعدم التنفيذ 366
الفرع الأول: مفهوم الدفع بعدم التنفيذ في عقود القانون الخاص 366
الفرع الثاني: مفهوم الدفع بعدم التنفيذ في العقود الإدارية 372
المطلب الثاني: مشروعية الدفع بعدم التنفيذ في العقود الإدارية 375
الفرع الأول: حظر الدفع بعدم التنفيذ في العقود الإدارية 375
الفرع الثاني: جواز الدفع بعدم التنفيذ في العقود الإدارية 378
المبحث الثاني: التعاقد من الباطن في العقود الإدارية 383
المطلب الأول: ماهية التعاقد من الباطن في العقود الإدارية 383
الفرع الأول: مفهوم التعاقد من الباطن في العقود الإدارية 384
الفرع الثاني: موقف القانون الفرنسي من التعاقد من الباطن في العقود الإدارية 386
الفرع الثالث: موقف القانون المصري من التعاقد من الباطن في العقود الإدارية 389
الفرع الرابع: موقف القانون الأردني من التعاقد من الباطن في العقود الإدارية 390
المطلب الثاني: آثار التعاقد من الباطن في العقود الإدارية 392
الفرع الأول: الآثار المترتبة على التعاقد من الباطن المقترن بموافقة الإدارة 392
الفرع الثاني: الآثار المترتبة على التعاقد من الباطن دون موافقة الإدارة 405

www.daralthaqafa.com

الفصل السابع

انتهاء العقود الإدارية

المبحث الأول: نهاية العقود الإدارية نهاية طبيعية 412
المطلب الأول: تنفيذ العقد تنفيذاً كاملاً 412
الفرع الأول: تنفيذ عقد التوريد 412
الفرع الثاني: تنفيذ عقد الأشغال العامة 415
الفرع الثالث: تنفيذ عقد الامتياز 418
المطلب الثاني: انتهاء العقد لانقضاء المدة المحددة له 420
المطلب الثالث: أثر وفاة المتعاقد مع الإدارة على العقد الإداري 421
المبحث الثاني: نهاية العقود الإدارية نهاية غير طبيعية 424
المطلب الأول: الفسخ القضائي 424
الفرع الأول: الفسخ القضائي بسبب القوة القاهرة 425
الفرع الثاني: الفسخ القضائي كجزاء للإخلال بالالتزامات العقدية 428
الفرع الثالث: الفسخ القضائي كموازن لحق الإدارة في التعديل 430
المطلب الثاني: الفسخ بإرادة الإدارة المنفردة 431
المطلب الثالث: الفسخ الاتفاقي (التقايل) 440
المطلب الرابع: الفسخ بقوة القانون 441

المراجع 443

www.daralthaqafa.com

المقدمة

إن قيام الإدارة العامة بمهامها ووفائها بالتزاماتها قبل الجمهور المستفيد من خدمات المرافق العامة، ومن حفظ النظام العام في المجتمع، يتطلب من الإدارة العامة القيام بأعمال معينة مستعينة بوسائل محددة، والأعمال التي تقوم بها الإدارة العامة لأداء وظيفتها قد تكون أعمالاً مادية وقد تكون أعمالاً قانونية.

ويقصد بالأعمال المادية تلك التي لا تقصد الإدارة العامة من وراء القيام بها ترتيب آثار قانونية، حتى وإن رتبت آثاراً قانونية غير مباشرة كحوادث السير التي تكون سيارات الإدارة العامة طرفاً فيها، ويمكن التمثيل لأعمال الإدارة المادية بالأعمال الفنية التي يقوم بها رجال الإدارة العامة بحكم وظائفهم كالمهندسين والأطباء وسائر الموظفين الفنيين، وكذلك الحال استخدام الآلات والسيارات في العمل، والأعمال التي تقوم بها الإدارة العامة تنفيذاً للقرارات والأوامر الإدارية كالقبض على شخص أو هدم منزل آيل للسقوط، وأيضاً الأعمال السابقة على إصدار القرارات الإدارية كالدراسات والتقارير والمذكرات والمقترحات ...الخ.

أما الأعمال القانونية فيقصد بها الأعمال التي تقوم بها الإدارة العامة بهدف ترتيب آثار قانونية معينة، كإنشاء حق أو ترتيب التزام، ويتحقق الأثر القانوني إما من خلال إنشاء مراكز قانونية جديدة أو إجراء تعديل في المراكز القانونية القائمة أو إنهاء المراكز القانونية. ويقصد بالمركز القانوني هو حالة الشخص إزاء القانون أو ما يتمتع به من حقوق وما تفرض عليه من التزامات في ضوء القانون.

وتتم الأعمال القانونية بأسلوبين:

الأول: الأعمال القانونية الصادرة من جانب واحد، أي بالإرادة المنفردة للإدارة وهذه هي القرارات الإدارية.

الثاني: الأعمال القانونية الصادرة من جانبين، وهذه هي العقود وتتم نتيجة اتفاق الإدارة العامة مع طرف آخر.

فالإدارة العامة تعتمد في تقديم خدماتها إشباعاً للحاجات العامة على وسائل مختلفة ومتنوعة، منها المادية: كالأموال العامة والعنصر البشري المتمثل بالموظفين العموميين، ومنها القانونية: فهي تلجأ إلى وسيلة الالزام وإصدار القرارات الإدارية بالإرادة المنفردة، إلا أن هذا الأسلوب لا يحقق بالدرجة الكافية احتياجات المرافق العامة، وإنما تبقى الحاجة قائمة إلى ضرورة تعاون القطاع الخاص مع السلطة العامة في إدارتها وتسيير أنشطتها،

www.daralthaqafa.com

ولهذا تلجأ الإدارة العامة إلى وسيلة التعاون الودي مع الأشخاص، سواء العامة أو الخاصة، وذلك عن طريق التعاقد، ومن المسلم به أن عقود الإدارة تخضع لأنظمة قانونية مختلفة، فهي قد تخضع لنظام القانون الخاص، وهي عقود الإدارة المدنية، وقد تخضع لنظام القانون العام، وهذه هي العقود الإدارية. وبالرغم من قيامهما أسوة ـ ببعضهما ـ على عنصري الإيجاب والقبول، فإنهما كالخطين المستقيمين لا يلتقيان، سواء من حيث عناصر أخرى، أو من حيث النظام القانوني. فمن حيث العناصر يبقى العقد الإداري يفترض توافر عناصر أخرى بالإضافة إلى عنصر الرضا، وذلك بأن يكون أحد الأطراف شخصاً معنوياً خاضعا للقانون العام، وأن يكون موضوع العقد يرتبط بمرفق عام، وأن يتضمن شروطاً استثنائية غير مألوفة في عقود القانون الخاص.

ومن حيث النظام القانوني كذلك يبقى الفرق بينهما جوهرياً، إذ إن العقد الإداري يخضع للقانون العام، بينما عقد الإدارة يخضع للقانون الخاص. فإذا كان المبدأ في القانون الخاص هو: العقد شريعة المتعاقدين، فهل يمكن القول بأن المبدأ في القانون العام هو: العقد شريعة المتعاقدين أيضاً؟، فرغم ما يقوم عليه العقد الإداري، شأنه في ذلك شأن العقد الخاص، من ضرورة توافر بعض عناصر التعاقد، مثل عنصر الرضا، فإن ذلك لا يحد من أهمية ما تظل الإدارة تتميز به من سلطات وامتيازات غير مألوفة في عقود القانون الخاص، ذلك أن السلطات الإدارية تظل في وضعية تجعلها تتميز عن المتعاقد معها، نتيجة تباين الأهداف التي تجعل من الإدارة تجد الحوافز التي تحذو نشاطها في المصلحة العامة، في حين أن المتعاقد معها يظل يخضع لعوامل المصلحة الخاصة.

ويطال العقود الإدارية ما يطال القانون الإداري عموماً من تطور وتغير تبعاً لتطور الإدارة العامة ذاتها، وتغير احتياجات المرافق العامة من وقت لآخر، وهذا التطور قد يكرسه المشرع من خلال تحديث التشريعات الناظمة للعقود الإدارية، وقد يقرره القاضي المختص بنظر منازعات العقود الإدارية، لا سيما إذا كان المختص هو القاضي الإداري، لذلك كان ولا يزال القضاء الإداري المقارن مصدراً مهماً من مصادر أحكام وضوابط العقود الإدارية من خلال ما يقرره من مبادئ ونظريات تحكم هذه العقود. كما أن العقود الإدارية مثلها من مثل بقية الموضوعات القانونية ومختلف الجوانب الحياتية استجابت للتطورات التقنية الأخيرة وخاصة التحول نحو الإنجاز الإلكتروني للعمل الإداري باستخدام وسائل ووسائط تقنية حديثة على رأسها شبكة الانترنت، وهذا ما أظهر لدينا في التطبيق العملي العقود

www.daralthaqafa.com

الإدارية الإلكترونية والمناقصة العامة الإلكترونية، والتي أشرنا لها في هذا الكتاب باعتبارها مستقبل العقود الإدارية.

ولا شك أن العقود الإدارية في الأردن لها خصوصية تميزها عن العقود الإدارية في القانون المقارن (فرنسا، ومصر)، إذ إن المشرع الأردني ما زال مصراً على إناطة الاختصاص بنظر منازعات العقود الإدارية بالقضاء العادي وليس القضاء الإداري على غرار فرنسا ومصر، ولعل هذا يجعل الحديث عن نظرية خاصة بالعقود الإدارية في الأردن سابقاً لأوانه، وغير متصور في الوقت الحالي، فالعقود الإدارية لا تزال قريبة من ساحة العقود المدنية، وإن كان القضاء العادي الأردني يطبق في بعض الأحيان نظريات ومبادئ العقود الإدارية التي أقرها القضاء الإداري المقارن على المنازعات العقدية الإدارية التي تُثار أمامه، إلا أن ذلك ليس في كل الحالات وكل الأوقات، إذ قد يرفض أحيانا تطبيق بعضها بحجة عدم النص عليها في القانون الأردني مثلاً.

وعلى صعيد المكتبة الأردنية، نجدها لا تزال فقيرة في المؤلفات الخاصة بالعقود الإدارية مقارنة بالدول الأخرى، ويُكتفى بمعالجة هذا الموضوع ضمن مؤلفات القانون الإداري العامة بشكل موجز ومقتضب، وهذا ما دفعنا لتقديم مؤلف متخصص في العقود الإدارية ينطلق من الحالة الأردنية مقارنة مع دول رائدة في هذا المجال مثل فرنسا ومصر، ويأتي هذا المؤلف بعد صدور تشريعات حديثة للعقود الإدارية في دول الدراسة، فقد صدر في فرنسا قانون للعقود الإدارية (المشتريات العامة) رقم (1074) لسنة 2018 والمرسوم الصادر بمقتضاه رقم (2018/1075)، وبذات العام صدر قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة المصري رقم 182 لسنة 2018 ولائحته التنفيذية لسنة 2019، وفي الأردن صدر نظام المشتريات الحكومية رقم 8 لسنة 2022 وتعليمات تنظيم إجراءات المشتريات الحكومية لسنة 2022، بالإضافة لتعليمات الشراء الإلكتروني، وقد حرصنا على تضمين هذا الكتاب أحكام هذه التشريعات الحديثة معززة بأحدث الاجتهادات القضائية في مجال العقود الإدارية في دول الدراسة.

ولإلقاء الضوء على مختلف جوانب العقود الإدارية قمنا بتقسيم هذا الكتاب إلى سبعة فصول، وعلى النحو الآتي:

الفصل الأول: ماهية العقود الإدارية.

الفصل الثاني: أنواع العقود الإدارية.

الفصل الثالث: إبرام العقود الإدارية.

الفصل الرابع: سلطات الإدارة تجاه المتعاقدين معها.

www.daralthaqafa.com

الفصل الخامس: حقوق المتعاقد مع الإدارة.

الفصل السادس: تنفيذ العقود الإدارية.

الفصل السابع: انتهاء العقود الإدارية.

وختاماً نسأل الله العلي العظيم أن يكون هذا الكتاب مرجعاً مفيداً لكل طالب علم، وعوناً لكل باحث ومهتم، وإن كنا قد وفقنا فيما عملنا فذلك بفضل من الله ومِنة منه، وإن كان غير ذلك، فذلك من عند أنفسنا، مقدمين اعتذارنا عن كل خلل أو قصور، فجل من لا يسهو، وفوق كل ذي علم عليم.

أ.د. حمدي القبيلات